أولاً: الدواويـن

١ ـ المنشأ ـ ديوان عمر

ظهرت الدواوين، كبقية المؤسسات، نتيجة حاجة العرب إلى التنظيم العسكري والإداري والمالي؛ بدأت بسيطة ومحدودة، ثم نمت وتعددت وتفرعت حسب تطور الضرورات والأحوال.

وفي دراسة نشأتها ثمة حاجة إلى التمييز بين الدواوين المركزية والدواوين المحلية في الولايات والأمصار. فالأولى أنشأها العرب أنفسهم، وكانت تستعمل اللغة العربية وحدها. والأخرى هي استمرار للدواوين المحلية الساسانية والبيزنطية، وقد أبقاها العرب على وضعها أول الأمر، وفق سيرتهم العامة، ولذلك بقيت تستعمل اللغات الأجنبية المحلية، كالفهلوية في العراق وإيران، واليونانية في الشام، والقبطية في مصر، حتى تم تعريبها، أي إحلال اللغة العربية فيها، في أواسط الدولة الأموية، زمن عبد الملك بن مروان والوليد بن عبد الملك. كما إن أصول هذه الدواوين ومعاملاتها اتجهت تدريجياً نحو التقارب والانسجام حتى اتخذت شكلاً واحداً لكل نوع في مختلف الولايات وانطبعت بطابع الوحدة مثل غيرها من المؤسسات.

هذا وسنركز بحثنا على الدواوين المركزية، لأن الدواوين المحلية أصبحت بمرور الزمن صوراً مصغرة للدواوين المركزية، وذلك بعد مرحلة التعريب.

ثم إن حديث المؤرخين عن تدوين الدواوين يشير إلى الديوان (أو الدواوين) في المركز، أما الدواوين المحلية فلا يشار إليها إلا عند الحديث عن بدء تعريبها في خلافة عبد الملك بن مروان.

تجمع المصادر على أن أول تدوين للدواوين في الإسلام حدث على يد الخليفة

عمر بن الخطاب (رضي الله عنه). «كان عمر أول مَنْ دوَّنَ الدواوين من العرب في الإسلام»[1]. وتبين بعض المصادر أن السبب المباشر لإنشاء الديوان الأول هو كثرة الأموال الواردة من البلاد المفتوحة، ورغبة الخليفة الثاني في تنظيم توزيعها. يذكر الجهشياري والبلاذري أن أبا هريرة قدم من البحرين ومعه خمسمئة ألف درهم، فاستعظمها الخليفة، ثم صعد المنبر وقال للناس: «أنه قدم علينا مال كثير فإن شئتم أن نعده لكم عداً وإن شئتم أن نكيله لكم كيلاً فقال رجل: يا أمير المؤمنين إني قد رأيت هؤلاء القوم (الأعاجم) يدونون ديواناً يعطون الناس عليه»، فدون الديوان[2].

ويروى أن أبا سفيان قال لعمر: «أديوان مثل ديوان بني الأصفر؟(أي الروم). إنك إن فرضت للناس اتكلوا على الديوان وتركوا التجارة. فقال عمر: لا بد من هذا فقد كثر فيء المسلمين»[3].

ولعلنا نذكر أن الخليفة أراد أن يجعل من العرب أمة عسكرية ويوجهها للجهاد في سبيل سيادة الإسلام، فأراد أن يخصص للمقاتلة رواتب وأعطيات من بيت المال ليكفيهم مؤونة العمل، وأراد أن يحفظ سجلاً بأسماء المحاربين وأهلهم. يذكر اليعقوبي «وفرض (أي عمر) العطاء.. فقال قد كثرت الأموال فأشير عليه أن يجعل ديواناً ففعل»[4]. وهو بذلك يقدم فرض العطاء على إنشاء الديوان. ويروي الجهشياري والمقريزي أن الخليفة بعث بعثاً، وكان الفيرزان (جه) أو الهرمزان (مق) حاضراً فقال له: «هذا البعث قد أعطيت أهله الأموال، فإن تخلف منهم رجل وأخل بمكانه فما يدري صاحبك»؟ وأشار عليه أن يثبت لهم ديواناً[5]. ويذكر البلاذري أن الوليد بن هشام بن المغيرة قال لعمر(رضي الله عنه): «قد

---

(١) أبو عبد الله محمد بن عبدوس الجهشياري، **الوزراء والكتاب**، حققه ووضع فهارسه مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٨)، ص ١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧، وأبو العباس أحمد بن يحيى البلاذري، **فتوح البلدان** (القاهرة: شركة طبع الكتب العربية، ١٩٠١)، ص ٤٥٨.

(٣) البلاذري، المصدر نفسه، ص ٤٦٣.

(٤) أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ٣ ج (النجف: المكتبة المرتضوية، ١٣٥٨هـ/ [١٩٣٩م])، ج ٢، ص ١٥٣.

(٥) الجهشياري، **الوزراء والكتاب**، ص ١٧، وأبو العباس أحمد بن علي المقريزي، **الخطط المقريزية المسماة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار يختص ذلك بأخبار إقليم مصر والنيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وبإقليمها**، ٥ ج (القاهرة: مكتبة المليجي، ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦هـ/ [١٩٠٦ ـ ١٩٠٨م])، ج ١، ص ٢٦٥.

جئت الشام فرأيت ملوكها قد دونوا ديواناً وجندوا جنداً فدون ديواناً وجند جنداً، فأخذ بقوله»[٦]. وهكذا نجد تأكيد الصلة بين تنظيم الجند وتنظيم الأعطيات وبين إنشاء الديوان.

ويظهر أن عمر في ميله للسياسة المركزية وإلى تهيئة مورد ثابت للدولة استحسن نظام الديوان. يقول أبو يوسف «لما فتح الله عليه (أي على عمر)، وفتح فارس والروم وجمع أناساً من أصحاب النبي (ﷺ) فقال ما ترون؟ فإني أرى أن أجعل عطاء الناس في كل سنة، وأجمع المال فإنه أعظم بركة»[٧]. ومع وجود روايات تبين أن الخليفة الثاني لم يستحسن خزن الأموال، فإن تصرفاته تشير بوضوح إلى شعور بأهمية وجود المال تحت تصرف الخليفة، وأنه لاحظ التنظيم والاستقرار المالي اللذين ينتجان للدولة بوجود الديوان.

أما منشأ فكرة تأسيس الديوان، فيختلف فيها المؤرخون، إذ تنسبها بعض الروايات[٨] إلى تأثير الفرس وتنسبها روايات أخرى[٩] إلى تأثير الروم، وكلها تشير إلى شعور بضرورة التنظيم وتعد ذلك السببَ في الشروع بإنشاء الديوان.

وهذا الديوان هو ديوان الجند بشكله الأول. وأطلق عليه في ذلك الوقت «الديوان» لأنه كان الديوان الوحيد في المدينة.

ويتبين لنا من دراسة المعلومات عن «الديوان» نوع العناصر التي سجلت فيه وهي من المقاتلة. ويوضح ذلك أبو عبيد ببعض الإسهاب فيقول: «أما درور الأعطية على المقاتلة وإجراء الأرزاق على الذرية، فلم يبلغنا عن رسول الله (ﷺ) ولا عن أحد من الأئمة بعده أنه فعل ذلك إلا بأهل الحاضرة الذين هم أهل الغناء عن الإسلام»[١٠]. ثم ينقل عن ابن عمر أن الخليفة الثاني «كان لا يعطي أهل مكة عطاء ولا يضرب عليهم بعثاً» ويعلق على ذلك بقوله: «أفلا تراه لم يجعل لهم عطاء داراً إذ كان لا يُغزيهم»، ويوضح سياسة الخليفة في ذلك بقوله «ورأيه (أي

---

(٦) البلاذري، **فتوح البلدان**، ص ٤٥٤. وينسب المقريزي هذه المشورة إلى خالد بن الوليد. انظر: المقريزي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦٥.

(٧) يعقوب بن ابراهيم أبو يوسف، **كتاب الخراج** (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م)، ص ٤٤.

(٨) كما في المقريزي والجهشياري وربما في البلاذري.

(٩) كما في البلاذري والمقريزي.

(١٠) أبو عبيد القاسم الهروي بن سلام، **الأموال**، صححه وعلق هوامشه محمد حامد الفقي، ٤ ج في ١ (القاهرة: مطبعة حجازي، ١٣٥٣هـ/ [١٩٣٤م])، رقم ٥٦٢.

رأي عمر) مع هذا المعروف عنه في الفيء أنه ليس لأحد فيه حق. فهذا يبين لك أنه أراد بحقوق أهل الحضر الذين ينتفع بهم المسلمون: الأعطية والأرزاق، وأراد بحقوق الآخرين ما يكون من النوائب (أي عند الحاجة فقط)»[١١]. ويؤيد المقريزي هذا الاتجاه إذ يروي أن الخليفة قال: «إني مجند المسلمين على الأعطية ومدونهم ومتحري الحق»[١٢]. ويزيد الطبري في توضيح هذا الاتجاه وسببه، يذكر أن عمر (رضي الله عنه) «فرض لأهل الفيء الذين أفاء الله عليهم وهم أهل المدائن.. انتقلوا إلى الكوفة والبصرة ودمشق وحمص والأردن وفلسطين ومصر، وقال: الفيء لأهل هؤلاء الأمصار ولمن لحق بهم وأعانهم وأقام معهم، ولم يفرض لغيرهم. ألا فبهم سكنت المدائن والقرى، وعليهم جرى الصلح وإليهم أدي الجزاء وبهم سدت الفروج ودوخ العدو»[١٣].

يتضح إذاً أن العطاء في الديوان كان لمقاتلة الأولين الذين قاموا بالفتوحات ولمن هاجر إليهم من أهل الجزيرة وأعانهم في الفتح أو في حفظ الكيان الإسلامي لأنهم عز الإسلام وعماد قوته.

ويوضح أبو عبيد موقف عمر من بقية العرب، بذكر وصيته المشهورة «أوصي الخليفة من بعدي (بكذا).. وأوصيه بالأعراب خيراً فإنهم أصل العرب ومادة الإسلام، أن يأخذ من حواشي أموالهم فيرد على فقرائهم». ويذكر قوله: «لأرددنها عليهم حتى تروح على أحدهم مائة من الإبل ـ يعني الصدقة»[١٤].

وهكذا نرى أن الخليفة الثاني لم يفرض العطاء في الديوان لجميع العرب، بل سجل أهل المدينة وهم قلب الأمة الإسلامية، ثم القبائل المقاتلة التي اشتركت في الفتوحات ومن لحق بهؤلاء من القبائل لتعزيز قوة المسلمين العسكرية، ولم يدخل أهل مكة في الديوان لأنه لم يرسلهم في الغزوات. ولم يدخل الأعراب الذين بقوا في الجزيرة، بل كان يوزع على المحتاجين منهم من أموال الصدقات.

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(١٢) المقريزي، **الخطط المقريزية المسماة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار يختص ذلك بأخبار إقليم مصر والنيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وبإقليمها**، ج ١، ص ٢٦٧.

(١٣) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ١٢ ج (القاهرة: المطبعة الحسينية، ١٣٣٦هـ/ ١٩١٧م)، ج ٣، ص ٦١٥.

(١٤) ابن سلام، **الأموال**، رقما ٥٦٧ ـ ٥٦٨.

ولم يتبع عمر خطة أبي بكر في العطاء. إذ إن الخليفة الأول لم يأخذ «السوابق، والقدم، والفضل» بعين الاعتبار في تقدير الأعطية، قائلاً: «إنما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه، وهذا معاش فالأسوة فيه خير من الإثرة»[١٥]. أما عمر (رضي الله عنه) فإنه سار على خطة جديدة فقال: «إن أبا بكر رأى في هذا المال رأياً، ولي فيه رأي آخر. لا أجعل مَنْ قاتَلَ رسول الله (ﷺ) كمن قاتل معه»[١٦].

وقد وضّح عمر المبدأ الذي اتبعه فقال: «ما أحد أحق به (أي الفيء) إلاّ عبد مملوك، وما أنا فيه إلاّ كأحدكم. ولكنا على منازل من كتاب الله عز وجل وقسمنا من رسول الله، فالرجل وتلاده في الإسلام، والرجل وقدمه في الإسلام والرجل وغناؤه في الإسلام، والرجل وحاجته في الإسلام»[١٧].

وهكذا صنف عمر المسلمين إلى درجات حسب الخدمة السابقة للإسلام، ثم السبق/ القدم في الإسلام والفناء للإسلام، ثم الحاجة. ولما اقترح بعض الصحابة عليه أن يبدأ السجل باسمه رفض وقال: «إن رسول الله أمامنا فبرهطه نبدأ ثم بالأقرب فالأقرب»[١٨]. وتذكر رواية أخرى أنه قال: «أضع نفسي حيث وضعها الله، وبدأ بآل رسول الله (ﷺ)»[١٩]. ويقول البلاذري: «بدأ ببني هاشم في الدعوة، ثم الأقرب برسول الله (ﷺ) مكان القوم إذا استووا في القرابة، قدم أهل السابقة» وأنه فضل أهل السوابق والمشاهد (أي الذين شهدوا الغزوات والفتوحات) في الفرائض»[٢٠].

ولتطبيق هذه الخطة، اختار هيئة خاصة لتقوم بتسجيل الناس على قبائلهم وأفخاذهم، وكانت تتألف من عقيل بن أبي طالب، ومخرمة بن نوفل، وجبير بن مطعم، وكانوا كتّاب قريش، فقال لهم «اكتبوا على منازلهم»[٢١].

---

(١٥) أبو يوسف، **كتاب الخراج**، ص ٤٢.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(١٨) ابن سلام، المصدر نفسه، ص ٢٣٤. وفي الطبري «بل أبدأ بعم رسول الله (ﷺ) ثم الأقرب فالأقرب». انظر: الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج ٣، ص ٦١٤.

(١٩) البلاذري، **فتوح البلدان**، ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٥٤ ـ ٤٥٥، والمقريزي، **الخطط المقريزية المسماة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار يختص ذلك بأخبار إقليم مصر والنيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وبإقليمها**، ج ١، ص ١٤٨.

(٢١) اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج ٢، ص ٤٤، والمقريزي، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٨.

وتختلف الروايات في عدد الطبقات، وفي أعطياتها. ولقد دققت روايات الطبري والبلاذري (وهما روايتان مختلفتان)، واليعقوبي وأبي يوسف والمقريزي فاستخلصت ما يأتي:

١ ـ ١٢,٠٠٠ العباس، عائشة[٢٢].

٢ ـ ١٠,٠٠٠ أمهات المؤمنين كافة[٢٣].

٣ ـ ٥,٠٠٠ لمن شهد بدراً من المهاجرين والأنصار سنوياً[٢٤] وألحق بهم أربعة ليسوا من أهل بدر، هم الحسن والحسين وأبو ذر وسلمان الفارسي[٢٥].

٤ ـ ٤,٠٠٠ لمن بعد بدر إلى الحديبية[٢٦]، ولمهاجرة الحبشة، ولأسامة بن زيد[٢٧].

٥ ـ ٣,٠٠٠ لمن بعد الحديبية إلى أن أقلع أبو بكر عن أهل الردة[٢٨]، ولعبد الله بن عمر[٢٩]، ولمن هاجر قبل الفتح[٣٠].

---

(٢٢) الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج ٢، ص ٦١٤؛ أبو يوسف، **كتاب الخراج**، ص ٢٦؛ ابن سلام، **الأموال**، ص ٢٢٦؛ البلاذري، المصدر نفسه، ص ٤٥٥ ـ ٤٥٧، ٤٦٠ و٤٦٦. يجعلها لأزواج النبي، وفي محل آخر، لأزواج النبي اللاتي نكح نكحاً. انظر: اليعقوبي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٤ يضيف أم حبيب وحفصة.

(٢٣) الطبري، المصدر نفسه، ج ٣؛ البلاذري، المصدر نفسه، ص ٤٦٠؛ أبو يوسف، المصدر نفسه، ص ٤٤، وابن سلام، المصدر نفسه، ص ٢٢٦. البلاذري يجعل أعطية صفية وجويرية ٦٠٠٠ لأنهما كانتا مما أفاء الله على رسوله، بينما يعطي اليعقوبي ذلك المقدار إلى أمهات المؤمنين ويعطي لحفصة وجويرية ٦٠٠٠.

(٢٤) الطبري، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٤؛ أبو يوسف، المصدر نفسه، ص ٢٥، والبلاذري، المصدر نفسه، ص ٤٥٥ و٤٥٨ حيث يجعل البلاذري هذا للمهاجرين الأولين. ويقول أبو عبيد للمهاجرين الذين شهدوا بدراً. انظر: ابن سلام، المصدر نفسه، ص ٢٥٥. واليعقوبي يجعله لأهل مكة كبار قريش. انظر: اليعقوبي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٣١.

(٢٥) أبو عبيد يجعل عطاء سلمان أربعة آلاف. انظر: ابن سلام، المصدر نفسه، رقم ٤٧٦.

(٢٦) الطبري، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦١٤؛ المقريزي، **الخطط المقريزية المسماة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار يختص ذلك بأخبار إقليم مصر والنيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وبإقليمها**، ص ٢٦٧؛ البلاذري، المصدر نفسه، ص ٤٥٨، وأبو يوسف، المصدر نفسه، ص ٢٥. وفي اليعقوبي وابن سلام ورواية في البلاذري تجعله للبدريين من الأنصار.

(٢٧) اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، والبلاذري، المصدر نفسه.

(٢٨) الطبري، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦١٤، والمقريزي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦٧.

(٢٩) البلاذري، المصدر نفسه، وأبو يوسف، **كتاب الخراج**.

(٣٠) البلاذري، المصدر نفسه.

٦ ـ ٢,٠٠٠ لأهل القادسية وأصحاب اليرموك[٣١].

٧ ـ ١,٠٠٠ لمن بعد القادسية واليرموك[٣٢].

ولم يفرض العطاء في الطبقات المارة للرجال وحدهم، بل فرض عمر للنساء أعطيات تبلغ عُشر أعطيات الرجال من الطبقة نفسها[٣٣].

وبينما يذكر الطبري أن الخليفة الثاني ساوى بين الناس الذين بعد طبقة أهل القادسية واليرموك[٣٤]، نجد البلاذري يهبط ببعضهم إلى ٥٠٠ و٣٠٠[٣٥]، في حين أن اليعقوبي ينزل إلى ٢٠٠ لربيعة[٣٦]. ويذكر المقريزي هذا الرقم لبعض الجماعات[٣٧].

وهناك بعض المعلومات الأخرى الطريفة، منها أن الخليفة فرض لكل مولود حين ولادته ١٠٠ درهم فإذا ترعرع فرض له ٢٠٠ فإذا بلغ زاده. وأعجب من ذلك أنه فرض للقيط ١٠٠ درهم «فرض له رزقاً يأخذه وليه كل شهر كل بقدر ما يصلحه، ثم ينقله من سنة إلى سنة، وكان يوصي باللقطاء خيراً ويجعل رضاهم ونفقتهم من بيت المال». وخصص المؤونة بالنوع للجميع ففرض «لكل نفس مسلمة في كل سنة مدي حنطة وقسطي زيت وقسطي خل»[٣٨].

وفرض لأمراء الجيوش والقرى من العطاء على قدر ما يصلحهم من الطعام وما يقومون به من الأمور حسب رواية أبي يوسف[٣٩].

وقد ساوى عمر (رضي الله عنه) في الطبقات المذكورة بين العرب والموالي في العطاء، ساوى بين المهاجرين ومواليهم وبين الأنصار ومواليهم حسب رواية أبي

---

(٣١) المقريزي والبلاذري وأبو يوسف يصف أبناء المهاجرين والأنصار. انظر: المصدر نفسه؛ المقريزي، المصدر نفسه، وأبو يوسف، المصدر نفسه.

(٣٢) الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج ٣، ص ٦١٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ج ٣، والمقريزي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦٨.

(٣٤) الطبري، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٦١٥.

(٣٥) البلاذري، **فتوح البلدان**، ص ٤٥٦ ـ ٤٥٧.

(٣٦) اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج ٢، ص ١٥٣.

(٣٧) المقريزي، **الخطط المقريزية المسماة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار يختص ذلك بأخبار إقليم مصر والنيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وبإقليمها**، ج ١، ص ٢٦٨.

(٣٨) البلاذري، **فتوح البلدان**، ص ٤٥٦ ـ ٤٥٧.

(٣٩) أبو يوسف، **كتاب الخراج**، ص ٤٦.

عبيد[٤٠]. وساوى بين البدريين ومواليهم[٤١]. وكتب إلى أمراء الأجناد: «ومن أعتقهم من الحمراء (أي الأعاجم) فأسلَموا، فألْحِقوهم بمواليهم، لهم ما لهم، وعليهم ما عليهم»[٤٢]. ويروى أن قوماً قدموا على عامل لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فأعطى العرب وترك الموالي، فكتب إليه عمر: « أما بعد فبحسب المرء من الشر أن يحقر أخاه المسلم»[٤٣].

وفرض عمر العطاء «لأشراف الأعاجم»، يذكر أبو عبيد أنه فرض للهرمزان ألفي درهم، ويعدد البلاذري دهاقين فرض عمر لكل منهم ألف درهم، ويذكر اليعقوبي دهاقين فرض لهم الخليفة ألفي درهم لكل شخص[٤٤].

وتذكر بعض الروايات أن تدوين الديوان كانت سنة ١٥ هـ[٤٥]، ولكن روايات أوثق من تلك (عن ابن سعد عن الواقدي، وعن الزهري، وفي البلاذري واليعقوبي) تجعل زمن التدوين في أوائل سنة ٢٠ هـ[٤٦].

ويلاحظ أن الديوان في عهد عمر كان يعني السجل الذي يحوي أسماء المقاتلة وأهليهم ومقدار أعطياتهم وأرزاقهم. وحين تعددت الدواوين صار معناه السجل بصورة عامة. وصار المعنى أخيراً يطلق على المكان الذي يحفظ فيه السجل. فعرفه القلقشندي بأنه «اسم للموضع الذي يجلس فيه الكتّاب»[٤٧].

وإلى جانب ديوان الجند كان بيت المال، وفيه تودع الأموال الواردة من الغنائم والجزية والخراج والصدقات. وهناك عدد من الكتّاب يستخدمهم الخليفة في كتابة

---

(٤٠) ابن سلام، **الأموال**، رقما ٥٦٩ ـ ٥٧٠.

(٤١) عن البدريين وحليفهم ومولاهم معهم بالسواء. انظر: البلاذري، **فتوح البلدان**، ص ٤٥٥. أبو يوسف كتب من شهد بدراً من مولى أو عربي. انظر: أبو يوسف، المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٤٢) ابن سلام، المصدر نفسه، ص ٢٣٥، رقم ٥٧٠.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

(٤٤) انظر: اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج ٢، ص ١٥٣؛ ابن سلام، المصدر نفسه، رقم ٥٧٧، والبلاذري، المصدر نفسه، ص ٤٦٤.

(٤٥) الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج ٣، ص ٦١٣، والمقريزي، **الخطط المقريزية المسماة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار يختص ذلك بأخبار إقليم مصر والنيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وبإقليمها**، ج ١، ص ٢٦٦.

(٤٦) المقريزي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦٦؛ اليعقوبي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٤، والبلاذري، المصدر نفسه، ص ٤٦٢.

(٤٧) أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، **صبح الأعشى في كتابة الانشا**، ١٤ ج (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩١٣ ـ ١٩١٩)، ج ١، ص ١٢٣.

رسائله، ولكنه لم يوجد ديوان خاص بالرسائل في هذا العصر[٤٨]. هذا في المدينة، أما في الولايات، فهناك دواوين للخراج وللنفقات، وهي موروثة من العصر السابق، ثم دواوين للجند على غرار ديوان المدينة[٤٩].

٢ ـ الدواوين الأموية

وجاء الأمويون، فاتخذوا دمشق عاصمة لهم، فتوسعت الأعمال تدريجياً، وتعددت الحاجات بتطور الأحوال، فأدى هذا إلى أن تتطور الدواوين وتتعدد لتناسب الحاجة التي تتطلبها الدولة، فنشأت دواوين جديدة، يصعب علينا في أكثر الأحيان تحديد زمن نشوئها، ولكننا سنلاحظ عصر الخليفة الذي ورد اسم الديوان فيه أول مرة ونعد ذلك زمن ظهوره في حديثنا عنه.

ومع أن الدواوين لم تستقر بشكل نهائي إلا في العصور العباسية، وأنها كانت دائماً في تطور ـ نستطيع القول ـ إن أسسها العامة وضِعت في العصر الأموي.

أما الدواوين الأموية الرئيسية فهي:

ـ **ديوان الخراج**: وهو من أهم الدواوين، ويتولى تنظيم الخراج وجبايته والنظر في مشكلاته، وهو عماد المالية. وهذا هو ديوان الخراج البيزنطي، وقد كانت لغته اليونانية، «وكان يكتب على ديوان الخراج سرجون بن منصور الرومي»[٥٠]. وتظهر أهميته الأولى من أنه صار يطلق عليه اسم الديوان[٥١].

ـ **ديوان الجند**: وهو على الأساس الذي وضعه عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) نفسه، ففيه يحفظ سجل بأسماء الجند وأوصافهم وأنسابهم وأعطياتهم.

ـ **ديوان الخاتم**: وكان معاوية أول من أنشأه في إثر تزوير حصل في رسالة إلى زياد أمر فيها بإعطاء حاملها مئة ألف، فبدَّل حاملها المقدار إلى مئتي ألف. وفيه تحفظ نسخة من رسائل الخليفة وأوامره بعد أن تختم النسخة الأصلية بالشمع وتحزم[٥٢].

---

(٤٨) انظر: الجهشياري، **الوزراء والكتاب**، ص ١٦ وما بعدها.

(٤٩) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٨.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٥، ومحمد كرد علي، **الإدارة الإسلامية في عز العرب** (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٣٤)، ص ١٨.

ـ **ديوان الرسائل**: ويقوم بتحرير رسائل الخليفة وأوامره في الداخل وبمكاتباته مع الخارج. يقول القلقشندي «إن الأمور السلطانية من المكاتبات والولايات تبدأ عنه وتنشأ منه»[٥٣]. ثم يبين أنه «أول ديوان وضع في الإسلام، وذلك أن النبي (ﷺ) كان يكاتب أمراءه وأصحاب سراياه من الصحابة.. ويكتب إلى مَنْ قَرُبَ مِن ملوك الأرض يدعوهم إلى الإسلام»[٥٤]. وتوجد إشارات إلى كتّاب مختصين بالرسائل منذ بدء الدولة الأموية. ولكن الجهشياري لا يسمي هذا الديوان صراحة إلا عند حديثه عن عبد الملك بن مروان[٥٥]. وكان يكتب فيه كتّاب من العرب والموالي، فأبو الزعيزعة مولى عبد الملك وروح بن زنباع الجذامي كانا من كتّابه. ووصف عبد الملك روح بن زنباع بأنه «فارسي الكتابة»[٥٦].

ـ **ديوان البريد**: ومهمته الرئيسية والأولى نقل الأخبار والرسائل بين العاصمة والولايات أو بين الولايات. والظاهر أنه كان ينقل بعض الحاجات والمواد للدولة، فالوليد الأول استخدمه لنقل الفسيفساء من القسطنطينية إلى دمشق[٥٧]. وينسب إنشاؤه إلى معاوية، وأنه استعان بخبرة الفرس والروم في ذلك[٥٨].

ـ **ديوان النفقات**: وينظر في «كل ما ينفق ويخرج في جيش أو غيره»[٥٩]، أي أنه ينظر في المصروفات كافة، ويظهر أنه كان يتصل في عمله ببيت المال اتصالاً وثيقاً. يقول الجهشياري، الذي يذكره أول مرة في خلافة سليمان: «كان يكتب على النفقات وبيوت الأموال والخزائن، والرقيق عبد الله بن عمرو الحارث»[٦٠].

ـ **ديوان الصدقة**: وينظر في موارد الزكاة والصدقات وفي توزيعها بين مستحقيها، كما جاء ذلك في القرآن والسنّة. ويشير إليه الجهشياري أول مرة في خلافة هشام[٦١].

---

(٥٣) القلقشندي، **صبح الأعشى في كتابة الانشا**، ج ١، ص ١٢٤.
(٥٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٩١.
(٥٥) الجهشياري، **الوزراء والكتاب**، ص ٣٥.
(٥٦) المصدر نفسه، ص ٣٥.
(٥٧) القلقشندي، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٤١٣.
(٥٨) المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣٦٨.
(٥٩) الجهشياري، المصدر نفسه، ص ٣.
(٦٠) المصدر نفسه، ص ٤٩.
(٦١) المصدر نفسه، ص ٦٠.

ـ **ديوان المستغلات**: ولعله كان ينظر في إدارة أموال الدولة غير المنقولة من أبنية وحوانيت وعمارات[٦٢].

ـ **ديوان الطراز**: ومهمته الإشراف على المصانع التي تنسج الملابس الرسمية والشارات والأعلام، وهذه هي معامل الطِّرز. ويذكره الجهشياري أول مرة في حديثه عن هشام بن عبد الملك[٦٣]، وربما نشأ هذا الديوان في زمن عبد الملك أو بعده، أي حين بدأ تعريب مؤسسات المملكة.

وأهم ما قام به الأمويون هو تعريب الدواوين، أو بتعبير أدق تعريب دواوين الخراج. يقول الجهشياري «ولم يزل بالكوفة والبصرة ديوانان، أحدهما بالعربية لإحصاء الناس وأعطياتهم، وهذا الذي كان عمر قد رسمه، والآخر لوجوه الأموال بالفارسية، وكان بالشام مثل ذلك، أحدهما بالرومية والآخر بالعربية. فجرى الأمر على ذلك إلى أيام عبد الملك بن مروان»[٦٤]. وهكذا بقيت اللغة المستعملة في دواوين الخراج هي اللغة المحلية كما كانت الحال قبل الفتح الإسلامي، الفهلوية في العراق، والرومية (أي اليونانية) في الشام، والقبطية واليونانية في مصر. وهذا منتظر لقلة خبرة العرب بهذه الأمور، ولأن الكتابة فن خاص، ولكن توسع خبرة العرب، وتطور الدولة واتجاهها نحو الوحدة والمركزية، كل ذلك استوجب التعديل. ولا يمكننا قبول الأسباب التافهة التي يقدمها المؤرخون لهذا التعديل كتثاقل كاتب أو خصام بين كاتبين[٦٥]، فإن السياسة العربية التي سار عليها بنو أمية، واستقرار الدولة وتثبيت كيانها وسيادة اللغة العربية استوجبت هذا التعريب.

وكانت عملية التعريب طويلة وأساسية، فتم تعريب دواوين العراق والشام في خلافة عبد الملك[٦٦]، وعربت دواوين مصر في خلافة الوليد بن عبد الملك. وتم التعريب حين عربت دواوين خراسان في أواخر الدولة الأموية في ولاية نصر بن سيار حوالي سنة ١٢٤هـ، وكان التعريب أول عملية ترجمة منظمة وجبارة، وقد أدى إلى نقل كثير من المصطلحات الفارسية واليونانية إلى العربية، وساعد على

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٦٧.

شيوع العربية وانتشارها بين الموالي، وعلى أن تصبح العربية لغة الإدارة والثقافة، إضافة إلى أنها لغة السياسة والدين.

٣ ـ الدواوين العباسية

ورث العباسيون هذا التراث فطوروه حسب ظروفهم، وزادوا في المركزية ولا سيما بعد إحداث منصب الوزارة، وأحدثوا دواوين جديدة، ووسعوا سلطة الوزير لتشمل الإشراف على جميع الدواوين. ويكفي هنا أن نشير إلى بعض التطورات العباسية.

هذا، ولعل بني العباس استفادوا شيئاً من التقاليد الإدارية الفارسية، وإن كان الموالي يميلون إلى تفخيم أثر الفرس كما يتبين من كتاب **التاج** المنسوب إلى الجاحظ، إذ يقول: «ولنبدأ بملوك الأعاجم.. وعنهم أخذنا قوانين الملك والمملكة وترتيب الخاصة والعامة، وسياسة الرعية، وإلزام كل طبقة حظها، والاقتصار على جديلتها»[٦٧]. إذ تأثر العباسيون بالتقاليد الاجتماعية الفارسية بخصوص الزي والملابس وبعض عادات البلاط، أما أثرهم في التنظيم الإداري فإني أميل إلى عده ضئيلاً إن وجد، لأن أنظمة العباسيين الإدارية تختلف عن أنظمة الساسانيين الإدارية[٦٨]، ولأنها في جوهرها أنظمة الأمويين نفسها، ومن الطبيعي أن تنمو وفق سنّة التطور بحسب الحاجة وتطور الأوضاع[٦٩].

ففي خلافة أبي العباس حدث تنظيم في السجلات، بأن جعلت في دفاتر بدل من أن تكون في صحف متفرقة، وذلك لحفظها من الضياع. وقد قام بذلك خالد البرمكي. يقول الجهشياري «وكان سبيل ما يثبت في الدواوين أن يثبت في صحف. فكان خالد أول من جعله في دفاتر»[٧٠].

ولما صادر أبو العباس أملاك بني أمية وضياعهم، أنشأ ديواناً خاصاً لإدارتها. فـ «قلد أبو العباس عمارة بن حمزة ضياع مروان وآل مروان»[٧١].

---

(٦٧) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، **التاج في أخلاق الملوك** (القاهرة: [أحمد زكي باشا]، ١٩١٤)، ص ٢٣.

(٦٨) انظر: Arthur Christensen, *L'Iran sous les Sassanides* (Copenhague: Levin and Munksgaard, 1936).

(٦٩) انظر: **دائرة المعارف الإسلامية**، مادة «بني أمية».

(٧٠) الجهشياري، **الوزراء والكتاب**، ص ٩٨.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٩٠.

ويذكر اليعقوبي في حديثه عن بناء بغداد، الدواوين التي نقلها المنصور إليها[٧٢]. فبعد أن يشير إلى بيت المال وخزانة السلاح، يذكر ديوان الرسائل وديوان الخراج وديوان الخاتم وديوان الجند وديوان النفقات وديوان الأحشام (وهذا الأخير هو ديوان الذين في خدمة البلاط كما يظهر)[٧٣]، وديوان الحوائج ويظهر أن مهمة صاحبه أن يجمع الرقاع ويقدمها للخليفة[٧٤]، لينظر فيها وينصف المشتكين فيها. ويذكر اليعقوبي ديوان الصدقات في محل آخر، وكان ينظر في زكاة المواشي خاصة[٧٥].

وأحدث المنصور ديواناً موقتاً تسجل فيه أسماء من صودرت أموالهم مع مقدار ما صودروا عليه، وهو ديوان المصادرة، ولعله ألغي زمن المهدي[٧٦].

وجاء المهدي، فكان عهده فترة هدوء نسبي، فتوطدت فيها تنظيمات الدواوين وقويت مراقبة أعمالها، وأحدثت دواوين الأزمّة في سنة ١٦٢هـ[٧٧]، ومهمتها الإشراف على أعمال الدواوين الكبيرة، ومراقبة الناحية المالية منها خاصة. يقول الطبري: «أول من عمل ديوان الزمان عمر بن بزيغ في خلافة المهدي، وذلك أنه لما جمعت له الدواوين تفكر فإذا هو لا يضبطها إلاّ بزمام يكون له على كل ديوان، فاتخذ دواوين الأزمّة، وولى كل ديوان رجلاً»[٧٨]. وهذا التنظيم يشير إلى توسع أعمال الدواوين الأصلية وتعقدها. ثم سار المهدي خطوة أخرى سنة ١٦٨هـ في الاتجاه المركزي وذلك بإحداث ديوان يشرف على دواوين الأزمّة وينظم أعمالها، وهو ديوان زمام الأزمّة[٧٩]، ويظهر أن إحداث دواوين الأزمّة انتشر إلى الولايات[٨٠].

---

(٧٢) أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي، **البلدان** (النجف: المطبعة الحيدرية، ١٩٣٩)، ص ٩.

(٧٣) Ahmed Ibn Abi Ya'qub al-Ya'qubi, *Les Pays*, Institut français d'archéologie orientale publications (Le Caire: [Institut français d'archéologie orientale], 1937), p. 15.

(٧٤) أبو الفضل أحمد بن طيفور، **كتاب بغداد**.

(٧٥) اليعقوبي، **البلدان**، ص ١١.

(٧٦) انظر: اليعقوبي، **التاريخ اليعقوبي**، ج ٢، ص ٢٢٦، ومحمد بن علي بن طباطبا بن الطقطقى، **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية** (القاهرة: شركة طبع الكتب العربية، ١٣١٧هـ/ [١٨٩٩م])، ص ١١٥.

(٧٧) الجهشياري، **الوزراء والكتاب**، ص ١٤٦.

(٧٨) الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج ٨، ص ١٤٢.

(٧٩) الجهشياري، المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

ثم أنشأ المهدي ديواناً جديداً للنظر في شكوى الرعية من الولاة وحمايتها من تعدياتهم في الجباية خاصة، وكان ينظر في أموره بنفسه، وهو ديوان للنظر في المظالم، وكان يشرك معه القضاة عند النظر فيها[٨١].

ونظم المهدي أوقات عمل الكتّاب في الدواوين وعطلهم، فأمر أن «يجعل يوم الخميس للكتّاب يستريحون فيه وينظرون في أمورهم، ولا يحضرون الدواوين، ويوم الجمعة للصلاة والعبادة». وبقي هذا الرسم متبعاً حتى ألغى المعتصم عطلة الخميس[٨٢].

وفي خلافة الرشيد نجد الإشارة إلى ديوان خاص يسمى ديوان الصوافي، ومهمته، كما يظهر، النظر في أمور الأراضي التابعة للخليفة بصفته رئيساً للمسلمين[٨٣].

ثم ديوان الضياع، وينظر في إدارة ضياع الخليفة الخاصة وضياع أسرته، وهي ضياع واسعة منتشرة في مختلف أنحاء الإمبراطورية[٨٤].

وفي زمن المأمون نجد الإشارة إلى ديوان الجهبذة، ويظهر أنه كان شعبة من بيت المال، ومهمته تدقيق حسابات بيت المال، وتدقيق نوعية موارده. يذكر التنوخي قصة عن شخص أصبح عند المأمون «جهبذه وصاحب بيت ماله» ويصف محل الجهبذ، يقول الراوي «دخلت الدار.. وفيه مجالس كثيرة مفروشة بفرش ظاهرة، وفي صدره شاب بين يديه كتاب وجهابذة وحساب يستوفيه عليهم وفي صفات الدار ومجالسها جهابذة بين أيديهم الأموال والتخوت والشواهين يقبضون ويقبضون»[٨٥].

يشير اليعقوبي في حديثه عن جعفرية المتوكل، إلى دواوينه، يذكر «ديوان

---

(٨١) ابن الطقطقى، **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، ص ١٣١؛ أبو طالب علي بن أنجب بن الساعي، **مختصر أخبار الخلفاء العباسيين** (بولاق: المطبعة الأميرية، ١٣٠٩هـ/[١٨٩١م])، ص ٢٠، وجميل نخلة المدور، **حضارة الإسلام في دار السلام**، ط ٢ (القاهرة: مطبعة المؤيد، ١٩٠٥)، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(٨٢) الجهشياري، المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(٨٣) انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٧، وعبد العزيز الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري** (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٤٨)، ص ٢٥ ـ ٢٧.

(٨٥) أبو علي المحسن بن علي التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ٢ ج في ١ (القاهرة: محمود رياض، ١٩٠٤)، ج ١، ص ٣٩ ـ ٤٠.

الموالي والغلمان»، ويظهر أن هذا الديوان ينظر في شؤون الخدم والموالي المتصلين بالبلاط. ويسمي ديوان الجند بديوان الجند والشاكرية إشارة إلى الأتباع الأتراك. ويذكر ديوان زمام النفقات[٨٦].

هذه لمحة عما استحدث في الدواوين حتى نهاية العصر العباسي الأول (الذي ينتهي بوفاة المأمون).

وكان الكتّاب يقومون بأمور الدواوين. وهؤلاء يمثلون صفوة المثقفين، ويمكننا إدراك ذلك من الوصية المنسوبة إلى عبد الحميد الكاتب، إلى الكتّاب، إذ يبين منها أن الكاتب يجب أن يكون «قد نظر في كل صنف من صنوف العلم فأحكمه، فإن لم يحكمه شدا منه شدواً يكتفي به. فنافسوا معشر الكتّاب في صنوف العلم والأدب، وتفقهوا في الدين، وابدأوا بعلم كتاب الله عز وجل والفرائض، ثم العربية فإنها ثقاف ألسنتكم، وأجيدوا الخط فإنه حلية كتبكم، وارووا الأشعار، واعرفوا غريبها ومعانيها، وأيام العرب والعجم وأحاديثها وسيرها، فإن ذلك معين لكم على ما تسمون إليه بهممكم، ولا يضعف نظركم في الحساب فإنه قوام كتّاب الخراج منكم»[٨٧]. في ثقافة شاملة للمعارف في العصر الإسلامي، كافة.

ويظهر أن تعقّد الإدارة وتوسع العلوم أدّيا إلى نوع من الاختصاص بين الكتّاب، حتى نجد كاتباً شيخاً زمن المأمون يميز خمسة أنواع من الكتّاب:

ـ كاتب خراج، يحتاج أن يكون عالماً بالشرط والطسوت[٨٨]، والحساب والمساحة والفنون والرقوق.

ـ وكاتب أحكام يحتاج أن يكون عالماً بالحلال والحرام والاحتجاج والإجماع والفروع (الفقهية).

ـ وكاتب معونة، يحتاج أن يكون عالماً بالقصاص والحدود والجراحات والمواثبات والسياسة، (لأنه يشتغل في الأمور الجزائية).

---

(٨٦) انظر: اليعقوبي، **البلدان**، ص ٢٣، و al-Ya'qubi, *Les Pays*, p. 61.

(٨٧) الجهشياري، **الوزراء والكتاب**، ص ٧٤ ـ ٧٥. وهذه الوصية تنطبق على العصر العباسي الأول أكثر من انطباقها على العصر الأموي. ووضع الوصايا ونسبتها إلى شخصيات قوية أمر معروف لإكساب محتوياتها قوة أدبية.

(٨٨) لعله يقصد الطسوق وهي جمع طسق (من تشك الفارسية) أي الخراج.

ـ وكاتب جيش، يحتاج أن يكون عالماً بحلي الرجال وشيات الدواب ومداراة الأولياء وبشيء من العلم بالنسب والحساب.

ـ وكاتب رسائل يحتاج أن يكون عالماً بالصدور والفصول والإطالة والإيجاز وحسن البلاغة والخط[٨٩].

وجاء في عهد الطائع إلى قاضي القضاة أبي محمد عبد الله بن أحمد بن معروف في بيان مؤهلات كاتب القاضي: «وأمره أن يستصحب كاتباً دربأ بالمحاضر والسجلات، ماهراً في القضايا والحكومات، عالماً بالشروط والحدود، عارفاً بما يجوز وما لا يجوز، غير مقصر عن القضاة المستورين والشهود المقبولين في طهارة ذيله ونقاء جبينه وتصونه عن خبث المأكل والمطعم ومقارفة الريب والتهم، فإن الكاتب زمام الحاكم الذي إليه مرجعه وعليه معوله، وبه يحترس من دواهي الحيل وكوامن الغيل»[٩٠].

وكان للدواوين المركزية أول الأمر دواوين صغيرة مماثلة في الولايات. ففي زمن الرشيد مثلاً، كان بالإضافة إلى ديوان الخراج المركزي، ديوان خراج للبصرة ونواحيها، وديوان خراج للكوفة ونواحيها، وديوان خراج مصر، وديوان خراج في خراسان[٩١]. ولكن نلاحظ أنه بعد ارتباك الأحوال في المملكة على أثر سيطرة الترك، أن صار لكل ولاية ديوان خاص في بغداد ينظر في شؤونها[٩٢]، ثم جمعت هذه الدواوين في خلافة المعتضد (٢٧٩ ـ ١٨٩هـ، ٨٩٢ ـ ٩٠٢م) في ديوان واحد سمي بديوان الدار أو الديوان الكبير، وولي عليه أحمد بن الفرات[٩٣]. وبعد فترة قصيرة، فصلت أمور الولايات الشرقية وجعل لها ديوان

---

(٨٩) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج ٢، ص ٣٦.

(٩٠) ابراهيم بن هلال الصابي، **رسائل الصابي**، نقحه وعلق حواشيه شكيب أرسلان (بعبدا، لبنان: المطبعة العثمانية، ١٨٩٨)، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٩١) انظر: الجهشياري، **الوزراء والكتاب**، ص ١٢٤، ١٤١ و١٦٧.

(٩٢) آدم متز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**، نقله إلى العربية محمد عبد الهادي أبو ريدة، ٢ ج (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٠ ـ ١٩٤١)، ج ١، ص ١٢٤.

(٩٣) أبو الحسين هلال بن المحسن الصابي، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء** = *The Historical Remains of Hilal al-Sabi*، ويليه الجزء الثامن من كتاب التاريخ له، [حرره مع ملاحظات ومفردات هـ. ف. آمدروز] (بيروت: مطبعة الآباء الكاثوليكيين، ١٩٠٤)، ص ١٣١، و Harold Bowen, *The Life and Times of «Ali Ibn Isà», «the Good Vizier»* (Cambridge [Eng.]: Cambridge University Press, 1928), p. 32.

المشرق، كما فصلت أمور الولايات الغربية وجعل لها ديوان المغرب، وتركت أمور السواد (العراق) على ديوان السواد، ولكن يظهر أن ديوان الدار بقي دائرة مركزية لهذه الدواوين المهمة[٩٤].

وأنشأ علي بن عيسى في مفتتح القرن الرابع ديوان البر والصدقات، وكانت مهمته إدارة الأوقاف التي وقفها الخليفة في العراق، وواردها ٩٣ ألف دينار، على الحرمين الشريفين وعلى حماية الثغور[٩٥].

وقد كان لاضطراب أمور الخلافة أثر في هذه التطورات، فإن قسماً كبيراً من الأراضي صار يعطى بالضمان، ويطلب من الضامن أن يدفع مقداراً من المال وتطلق يده في الجباية[٩٦]. وكان تقلص نفوذ الخلافة، على ما أظن، سبباً في تقلص أعمال ديوان النفقات الذي أصبحت أكبر مهماته في أواخر القرن الثالث، وأوائل القرن الرابع حاجات ديوان الخلافة[٩٧]، ولعل سيطرة الأتراك في الثلث الثاني للقرن الثالث وسوء تصرفهم بالأموال أديا إلى تمييز «بيت مال الخاصة» عن «بيت المال» وجعل الوزير أو من بيده الإدارة العامة يشرف على الثاني في حين أن الخلفاء يسيطرون على بيت مال الخاصة وينفقون منه على ما يتصل بهم.

ولعلنا نوضح أن القرن الثالث شهد انتكاساً في المؤسسات الإدارية، وتقلصاً في أعمالها لسيادة الأتراك. ومع أن المؤسسات الإدارية عاد لها بعض رونقها في خلافة المعتضد والمكتفي والمقتدر ـ لكنها مع ذلك أصيبت بضربة قاصمة في فترة إمارة الأمراء، وتضعضعت كثيراً في العصر البويهي[٩٨]. ولقد كتب متز بحثاً ممتعاً في الدواوين في القرن الرابع[٩٩]، إلا أنه اعتمد كثيراً على ما ذكره قدامة بن جعفر، وهذا يجعل بحثه مثالياً أكثر منه واقعياً، لأن قدامة كما يظهر لي يبحث في دساتير الدواوين وما يجب أن تكون عليه أكثر من بحثه فيما هي عليه، في واقعها.

---

(٩٤) الصابي، المصدر نفسه، ص ١٣٢؛ متز، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٢٤، و Bowen, Ibid., p. 32.

(٩٥) انظر: الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٩٦) انظر: الصابي، المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١١.

(٩٧) متز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**، ج ١، ص ١٢٥.

(٩٨) انظر: «البويهيون،» في: عبد العزيز الدوري، **دراسات في العصور العباسية المتأخرة** (بغداد: شركة الرابطة للطبع والنشر، ١٩٤٦).

(٩٩) متز، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٢٤ وما بعدها.

ولأني لا أستطيع الحصول على ما أريد من مصادر ـ ومنها مخطوط قدامة الذي اعتمد عليه متز، والذي سآخذ معلوماته مما نقله متز عنه ـ لذلك لن أتمكن إلاّ من رسم صورة تخطيطية مهمة للدواوين وأعمالها بعد أن اكتسبت صفتها المنظمة في العصور العباسية السابقة للفتح البويهي.

ولنبدأ ببيت المال. و«هذا الديوان يعرف بالديوان السامي، وهو أصل الدواوين ومرجعها إليه. ووظيفته أن يثبت في جرائده جميع أصول الأموال السلطانية على أصنافها من عين وغلال وفيء وغنائم وأعشار وأخماس ويثبت ما تحصل من ذلك ويتخذ بيوتاً لأصناف الأموال ويجعل عليها دواوين وحراساً. فالأموال والقماش لها ديوان الخزانة، والغلال لها ديوان الأهراء، والأسلحة والذخائر لها ديوان خزانة السلاح»[١٠٠].

وعلى صاحبه أن «يشرف على ما يرد بيت المال من الأموال وما يخرج من ذلك من وجوه النفقات والإطلاقات، ويجب أن تمر به الكتب التي فيها حمل مال قبل انتهائها إلى دواوينها لتثبت فيه، وكذلك سائر الكتب النافذة إلى صاحب بيت المال وجميع الدواوين المطالبة بالأموال. ويكون لصاحب هذا الديوان علامة على الكتب والصكاك أو الإطلاقات، يتفقدها الوزير وخلفاؤه ويراعونها ويطالبون بها»[١٠١].

واشتق من بيت المال، ديوان الجهبذة، ويشتغل فيه الكتّاب والمختصون بالأمور المالية والجهابذة. وأعماله ـ كما لاحظنا ـ تدقيق الواردات وتحقيق الصرف، ومن واجبات رئيس هذا الديوان أن يقدم في آخر كل شهر حساباً يدعى ختمة، وفي آخر كل سنة حساباً يسمى ختمة جامعة، وهو بالوارد والمصروف يرفعه لبيت المال[١٠٢].

ديوان الخراج ـ ورسم هذا الديوان أن يشتمل على خراج الضياع والجوالي والزكاة، ومن لوازم هذا الديوان معرفة الحساب والضرب والقسمة

---

(١٠٠) الحسن بن عبد الله العباسي، **آثار الأول في ترتيب الدول** (القاهرة: مطبعة بولاق، ١٢٩٥هـ/ [١٨٧٨م])، ص ٧٢.

(١٠١) جعفر بن قدامة، عن: متز، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(١٠٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد الخوارزمي، **كتاب مفاتيح العلوم**، نشره فان فلوتن (ليدن: [مطبعة بريل]، ١٨٩٥)، ص ٥٤ ـ ٥٦؛ حسن بن محمد بن حسن القمي، **تاريخ قم**، ص ١٤٩ ـ ١٥١، والدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

والأمانة والعدالة ليأخذ الحق ولا يجحف ولا يضيع[١٠٣].

ديوان النفقات ـ وإلى صاحبه ترجع أمور الدواوين ومصالحها عنه، وإليه ترفع حساباتها ليستوفي عليها ويطالبها بالأموال وما يتعين من المصالح. وينبغي أن يكون صاحب هذا الديوان جيد الحساب والقسمة والضرب والمكاييل والوزن والأسعار والضرائب عارفاً بجميع الأصناف والملابس والمطاعم والآلات والحيوان وقيمتها ثم يعرف الرسوم السلطانية[١٠٤].

ويجب على صاحب ديوان النفقات أن يكون مباشراً لديوان بيت المال ليدخر عنده التواقيع الثابتة الدالة على صحة مصروف النفقات[١٠٥].

ديوان البريد ـ والبريد عند الخليل بن أحمد لفظ عربي، وذهب آخرون إلى أنه فارسي معرب[١٠٦] ـ كانت تستعمل فيه البغال والخيل والإبل، كما كانت الإبل السريعة (الجمازات) مرغوبة في الجهات الصحراوية[١٠٧]. يقول الحسن بن عبد الله «وكانت الفرس تتخذ الخيل الجياد لذلك، والعرب النجب من الجمال وهي أسرع من الخيل وأصبر على السير»[١٠٨]. وكانوا يستعينون بالسعاة السريعي الجري وقد شاع ذلك في العصر البويهي خاصة. يقول الحسن بن عبد الله «وأهل العراق يتغالون في السعاة وهم رجال خفاف تعودوا الجري والصبر على السير لقطع ثلاث مراحل في مرحلة»[١٠٩].

وكانت بإشراف صاحب البريد، وإليه ترد «الكتب المنفذة من جميع النواحي. . ليكون هو المنفذ لكل شيء إلى الموضع المرسوم بالنفوذ إليه. ويتولى عرض أصحاب البريد والأخبار في جميع النواحي على الخليفة أو عمل جوامع لها»[١١٠] ولصاحب

---

(١٠٣) العباسي، **آثار الأول في ترتيب الدول**، ص ٧١.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(١٠٦) القلقشندي، **صبح الأعشى في كتابة الانشا**، ج ١٤، ص ٣٦٦، والخوارزمي، **كتاب مفاتيح العلوم**.

(١٠٧) أبو الفرج قدامة بن جعفر، **الخراج**، باعتناء جان دو غويه، المكتبة الجغرافية العربية؛ ٦ (ليدن: مطبعة بريل، ١٨٨٩)، ص ١٨٤؛ التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج ٨، ص ٣٤٣، والقلقشندي، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣٦٩.

(١٠٨) العباسي، **آثار الأول في ترتيب الدول**، ص ٨٨.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(١١٠) قدامة بن جعفر، **الخراج**، ص ١٨٤.

البريد أتباع في مختلف البلاد يدعون ولاة البريد وتظهر فاعلياتهم في خلافة المنصور مما يرويه الطبري «إن ولاة البريد في الآفاق كلها كانوا يكتبون إلى المنصور أيام خلافته بسعر كل مأكول، وبكل ما يقضي به القاضي في نواحيهم، وبما يعمل به الوالي. وبما يرد بيت المال من المال، وكل حدث، وكانوا إذا صلوا المغرب يكتبون إليه بما كان في كل ليلة»[١١١].

وجاء في عهد بولاية بريد سنة ٣١٥هـ ما يوضح ذلك، إذ يطلب من صاحب البريد «أن يعرف حال عمال الخراج والضياع فيما يجري عليه أمرهم ويتتبع ذلك تتبعاً شافياً ويستشفه استشفافاً بليغاً وينهيه على حقه وصدقه. وأن يعرف حال عمارة البلاد وما هي عليه من الكمال والاختلال، وما يجري في أمور الرعية فيما يعاملون به من الإنصاف والجور والرفق والعسف فيكتب به مشروعاً. وأن يعرف ما عليه الحكام في حكمهم وسيرهم وسائر مذاهبهم وطرائقهم، وأن يعرف حال دار الضرب وما يضرب فيها من العين والورق، وما يلزمه الموردون من الكلف والمؤن، ويكتب بذلك على حقه وصدقه. وأن يوكل بمجلس عرض الأولياء وأعطياتهم من يراعيه ويطالع ما يجري فيه، ويكتب بما تقف عليه الحال من وقته وأن يكون ما ينهيه من الأخبار شيئاً يثق بصحته. وأن يفرد لكل صنف من أصناف الأخبار كتاباً بأعيانها فيفرد لأخبار القضاة وعمال المعاون والأحداث والخراج والضياع وأرزاق الأولياء ونحو ذلك كتباً ليجري كل كتاب في موضعه»[١١٢].

ولا يكفي أن ينقل صاحب البريد الأخبار الرسمية، بل يحتاج إلى كثير من التطلع والتجسس. فعمال البريد هم «بمنزلة العيون الباصرة والآذان السامعة» للحكام[١١٣] ولذا «فينبغي أن يكون أصحاب الأخبار يحضرون مجالس الناس وولائمهم ومجالس الوعظ والأسواق، فإنه يجري في هذه الأماكن ما يجب الإطلاع عليه وكذلك يكشفون عن أحوال العامة وأراجيفهم وما يشتهر في كل وقت من أقوالهم وأفعالهم»[١١٤]. وهذا يتطلب أن يكون لعامل البريد «دسائس من النساء

---

(١١١) الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج٨ ص٩٦.

(١١٢) قدامة عن: متز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**، ج ١، ص ١٢٩.

(١١٣) العباسي، **آثار الأول في ترتيب الدول**، ص ٨٢.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٨٧.

والصبيان والحراس والحمامات وأصحاب الحرف والصنائع»[١١٥] أي أن يكون له جواسيس من مختلف الأصناف والطبقات.

وهكذا تظهر أهمية عمل صاحب البريد، وهذا يتطلب شخصاً ثقة، متحفظاً في عمله.

وكانت الطرق بإشراف صاحب البريد، وينتظر منه معرفتها معرفة كافية لا يحتاج معها إلى ملاحظات غيره «وإن سأله الخليفة وقت الحاجة إلى شخوص وإنفاذ جيش يهمه أمره وغير ذلك مما تدعو الضرورة إلى علم الطرق بسببه وجد عتيداً عنده ومضبوطاً قبله ولم يحتج إلى تكلف عمله والمسألة عنه»[١١٦] وهو المسؤول عن حفظ الطريق وصيانتها من القطاع والجواسيس وطرق الأعداء وانسلال الجواسيس في البر والبحر[١١٧].

وكانت الطرق مقسمة إلى محطات (سكك) مع بدالات مع الدواب والراكبين، وطول ما بين المحطتين فرسخان[١١٨] أو أربعة فراسخ[١١٩].

كان البريد لخدمة الخلفاء العباسيين[١٢٠]، وكان يقوم بنقل الأمتعة إضافة إلى نقله الرسائل. فكان يجلب البطيخ للمأمون من خوارزم بالبريد[١٢١]، وكان التمر يوصل إلى المأمون إلى حدود بلاد الروم على بغال البريد[١٢٢] واستعمل البريد في الحالات الملحة لنقل المسافرين، وحين سمع الهادي بخبر وفاة المهدي، وكان في جرجان، أسرع بالمجيء إلى بغداد على دواب البريد[١٢٣].

---

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(١١٦) قدامة بن جعفر، **الخراج**، ص ٧٨.

(١١٧) العباسي، المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٨٦.

(١١٨) أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي، **كتاب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، المكتبة الجغرافية العربية؛ ٣ (ليدن: مطبعة بريل، ١٨٧٧)، ص ٦٦، والخوارزمي، **كتاب مفاتيح العلوم**، ص ٦٣.

(١١٩) القلقشندي، **صبح الأعشى في كتابة الانشا**، ج ١٤، ص ٢١٤.

(١٢٠) أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، راجع أصوله ورقمه وضبط مبهمه وعلق عليه محمد محيي الدين عبد الحميد، ٤ ج (القاهرة: دار الرجاء، ١٩٣٨)، ج ١، ص ٢٦٣.

(١٢١) أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، **لطائف المعارف**، تحرير بيتر دويونغ (ليدن: مطبعة بريل، [١٨٦٧])، ص ١٢٩.

(١٢٢) القلقشندي، **صبح الأعشى في كتابة الانشا**، ج ١٤، ص ٤١٤.

(١٢٣) الجهشياري، **الوزراء والكتاب**، ص ١٦٧.

وأخبر الرشيد عن ضراب عود مبدع في فارس «فوجه.. إلى الفارسي فحمل على البريد»[١٢٤].

وبالإضافة إلى مصلحة البريد الاعتيادية، كانت تنظم أحياناً خدمة بريد خاصة، كما فعل المهدي حين أرسل ابنه لغزو بلاد الروم[١٢٥]. ولما أرسل المعتصم قائده الأفشين لحرب بابك الخرمي، نظم البريد حتى صارت الرسائل ترد من محل الأفشين في أذربيجان إلى سامراء في أربعة أيام أو أقل[١٢٦].

وأصبح الحمام الزاجل أسرع خدمة في البريد. ويبين القلقشندي أن المهدي اعتنى باستعماله[١٢٧]. كما ترد الإشارة إليه في زمن المعتصم حين إخباره بأسر بابك.

وهناك تفاصيل أخرى يذكرها متز نقلاً عن قدامة بشأن شعب ديوان الجند وديوان النفقات لا ضرورة لذكرها، إذ إني لا أعلق عليها أهمية كبيرة، إما لأنها نظرية وإما لأنها ذات أهمية مؤقتة.

ثانياً: الوزارة، نشأتها وتطورها

١ ـ تمهيد

يرى الكتّاب العرب أن لفظة وزير عربية، وأنها تطلق على مشاور الملك ومعاونه. يبين المسعودي أن بني أمية كانوا يرون أن «الوزير مستمد من المؤازرة»، ويرى أن العباسيين أخذوا الكلمة من الآية القرآنية ﴿**واجعل لي وزيراً من أهلي. هارون أخي. اشدد به أزري. وأشركه في أمري**﴾[١٢٨].

ويذكر الماوردي وأبو سالم الوزير ثلاثة أوجه في اشتقاق هذه الكلمة أحدها «أنه (أي الوزير) مأخوذ من الوزر (بكسر الواو) وهو الثقل لأنه يحمل عن الملك

---

(١٢٤) الجاحظ، **التاج في أخلاق الملوك**، ص ٤٠.

(١٢٥) القلقشندي، **صبح الأعشى في كتابة الانشا**، ج ١٤، ص ٤١٤.

(١٢٦) الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج ٩، ص ٥٢.

(١٢٧) القلقشندي، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٤٣٥.

(١٢٨) **القرآن الكريم**، «سورة طه،» الآيات ٢٩ ـ ٣٢، وأبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، **التنبيه والإشراف**، عني بتحقيقه ومراجعته عبد الله اسماعيل الصاوي (القاهرة: الشرق الإسلامية ١٩٣٨)، ص ٢٩٤.